Journal of Educational and Psychological Sciences
Volume (5), Issue (35) : 30 Sep 2021
P: 160 - 179

AJSRP
ISSN: 2522-3399

مجلة العلوم التربوية والنفسية
المجلد (5)، العدد (35) : 30 سبتمبر 2021 م
ص: 160 - 179

Murder Crimes in Palestine: Factorial Study

Rashid M. Arar
Ministry of Education
Ahmad Ali Khaled
Birzeit University
Taisir M. Abdallah
Al-Quds University

Abstract: The study aimed to discover the factors and dimensions of murder crimes in Palestine (the West Bank, the Gaza Strip, Jerusalem, and the occupied Palestinian interior), using the analytical descriptive method and through the Google Survey program, the study was administered on a random sample of (340) individuals, the majority of them are those who have completed their university studies, (140) males, and (200) females, their average age is (33.91). The results, via Factor Analysis, indicated that the dimensions of the questionnaire used, and the component dimensions of the murders, were tested, and validity and reliability were calculated via construct validity, internal consistency, Cronbach Alpha reliability coefficients, Split-half reliability, and exploratory factor analysis, which indicated the presence of six factors for the murders explained (51%) of the total variance. The factors of the murders were a factor of the weakness of the law enforcement agencies, followed by abnormal behavior, Occupation, psychological disorders and social problems, socialization, and the factor of order and congestion. The study recommended the importance of being guided by law enforcement agencies. To review the means of confronting the phenomenon of homicide.

Keywords: Homicide, Murder, Factor analysis, Palestine.

جرائم القتل في فلسطين: دراسة عاملية

رشيد محمد عرار
وزارة التربية والتعليم
أحمد علي خالد
جامعة بيرزيت
تيسير محمد عبد الله
جامعة القدس

المستخلص: هدفت الدراسة إلى الكشف عن عوامل وأبعاد جرائم القتل في فلسطين (الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، والداخل الفلسطيني المحتل)، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن خلال برنامج جوجل Google Survey، طبقت الدراسة على عينة عشوائية بلغت (340) فرداً، غالبيتهم ممن أنهوا دراستهم الجامعية، (140) من الذكور، و(200) من الإناث، متوسط أعمارهم (33.91). وأشارت النتائج من خلال إجراء التحليل العاملي Factor Analysis إلى تحقّق البناء العامليّ للأداة المستخدمة، والأبعاد المكونة لجرائم القتل، وتم التحقق من وجود دلالات صدق وثبات جيدة، من خلال صدق البناء، والاتّساق الداخليّ، ومعاملات ثبات ألفا، والتجزئة النصفية، والتحليل العاملي الاستكشافيّ. الذي بيّن وجود ستة عوامل لجرائم القتل، فسّرت ما نسبته (51%) من التباين الكلي. وترتبت

عوامل جرائم القتل إلى عامل ضعف جهات إنفاذ القانون، تلاه السلوك غير السوي، ومن ثمّ الاحتلال. وفي المرتبة الرابعة الاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية، وفي المرتبة الخامسة عامل التنشئة الاجتماعية. وأخيراً عامل النظام والازدحام. وأوصت الدراسة بأهمية الاسترشاد بنتائجها من قبل جهات إنفاذ القانون؛ لإعادة النظر بوسائل مواجهة ظاهرة جرائم القتل.

الكلمات المفتاحية: القتل، جرائم القتل، التحليل العاملي، فلسطين.

1. المقدمة.

يعتبر القتل من أبشع الجرائم؛ لما فيه من التعدي على النفس البشرية، وانتهاك حرمات الله وشعائره بسفك الدم الحرام، والتعدي على حقّ الإنسان في الحياة، وإشاعة الفتنة والخوف وعدم الطمأنينة بين الناس، لذلك عدّه الإسلام من أعظم أبواب الشر والفساد بعد الإشراك بالله تعالى، قال سبحانه ﴿**مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا**﴾ (المائدة: 32)

ويواجه المجتمع الفلسطيني[1] ظاهرةً متزايدةً من العنف، بلغت درجةً غير مسبوقة في السنوات القليلة الأخيرة، تولد ويتولد عنها ارتفاعٌ وتعاظمٌ في نسبة الجريمة، وعلى وجه الخصوص جريمة القتل متعدد الأسباب والدوافع.

ويمكن التنبّؤ مبدئيا بالعديد من العوامل التي قد تكون من مسببات الارتفاع في نسبة جرائم القتل في فلسطين،[2] بعضها سياسية؛ إذ أن هذه الظاهرة وإن كانت موجودة في السابق إلا أنها كانت محدودةً جداً قبل سنوات قليلة خلت، وبدأت بالتنامي والتعاظم بعد الانتفاضة الثانية – انتفاضة الأقصى – التي اندلعت في مطلع العام (2000)، حيث لجأت سلطات الاحتلال وبعد إدراكها لعدم قدرتها على تدجين الفلسطينيين وترويضهم، وصولاً إلى إخماد الانتفاضة، إلى أساليب أخرى لتحقيق هذا الهدف، منها على وجه التحديد إضعاف النظام السياسي وأدواته في حفظ النظام والأمن العام، رافقه إغراق المجتمع الفلسطيني بسلاح الجريمة من خلال ما يعرف بالسوق السوداء. الأمر الذي أدى إلى نشوء حالة من فوضى السلاح، والفلتان الأمني؛ بهدف تهديد وضرب السلم الأهلي في المجتمع الفلسطيني.

وبالرغم من تمكن الحكومة الفلسطينية من إعادة سيطرتها الأمنية على الأراضي الفلسطينية، وتحديداً المصنفة بمناطق (أ)، والحد من حالة الفلتان الأمني التي عملت سلطات الاحتلال على إشاعتها إبّان الانتفاضة الثانية، إلا أن استمرار السيطرة الأمنية الاسرائيلية على مناطق (ب) و(ج)[3] جعل من نسبة ارتكاب جرائم القتل في ارتفاع ملحوظ.

---

(1) يبلغ عدد السكان الفلسطينيين داخل حدود الدولة 5.2 مليون نسمة، 3.1 مليون في الضفة الغربية منهم 471.8 في القدس المحتلة، و2.1 مليون في قطاع غزة. بينما يبلغ عدد سكان الفلسطينيين في الداخل المحتل عام 1948 حوالي 1.6 مليون نسمة. أنظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx#PopulationA

(2) يقصد هنا الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس المحتلة.

(3) بموجب اتفاق واشنطن الموقع بتاريخ 1995/9/28 بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل تم تقسيم الأراضي المحتلة إلى ثلاثة مناطق هي:

- **منطقة (أ):** تكون السيطرة فيها للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتقع فيها المدن الفلسطينية الرئيسية، وتتمتع بكثافة سكانية عالية.
- **منطقة (ب):** تكون السيطرة فيها مشتركة (حيث تتولى السلطة الفلسطينية المسؤولية المدنية وتتولى إسرائيل المسؤولية الأمنية)، وتشمل القرى والطرق المحيطة بها والتي تربطها بالمدن الفلسطينية.

إن العامل السابق -على أهميته- ليس المسبب الوحيد في هذا الارتفاع الملحوظ في معدل ارتكاب جرائم القتل، وأن هناك من العوامل الأخرى الموضوعية الداخلية منها ضعف النظام القضائي، وضعف العقوبات الرادعة الواردة في القوانين ذات العلاقة، دفع إلى حل النزاعات خارج المنظومة القضائية، وبالتالي ازداد دور القضاء العشائري نتيجة اللجوء إليه كملاذ لإجراء الصلح بين الغرماء، فيما يتعلق بالحق الشخصي المترتب على جريمة القتل، الأمر الذي ساهم في هذا الازدياد الملحوظ. يضاف أيضاً دوافع وعوامل عائلية كقضايا الميراث وغيرها (الشريف، 2015).

وتشير إحصائيات مديرية الشرطة العامة إلى أن عدد جرائم القتل في فلسطين بلغ في العام (2019)، (35) جريمة قتل؛ بين القتل العمد، والقتل المقصود، والقتل الخطأ[4]. بينما بلغ هذا العدد في أيلول (2020)، (34) جريمة قتل، كما ورد على لسان المتحدث باسم الشرطة الفلسطينية بمعدل زيادة بلغت (42%) عن العام (2019).[5]

أما في الداخل الفلسطيني المحتل عام (1948)، فقد تزايدت نسبة ارتكاب جرائم القتل في صفوف العرب الفلسطينيين بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عام (2020) شهد مقتل (111) شخصاً من فلسطيني الداخل المحتل، وبزيادة (21) ضحية عن العام (2019).[6] ولعل العوامل والأبعاد لذلك تختلف نسبيا عما هو عليه الحال في فلسطين، داخل حدود الدولة لعام (1967)، يتمثل بعضها في تقاعس السلطات الاسرائيلية عن قصد في فرض الأمن والنظام في المناطق العربية، وعدم قيامها بدورها في منع حيازة الأسلحة بدون ترخيص، بل والمساهمة والتشجيع على اقتناء هذه الأسلحة؛ لتشجيع الجريمة في المجتمع العربي داخل إسرائيل، بهدف تفكيك النسيج الاجتماعي في هذا المجتمع.

إن الأمر على النحو السابق يستدعي بالضرورة اتخاذ خطوات جديّة؛ لوقف حالة فوضى السلاح في فلسطين داخل حدود (1967)، وفرض سيادة القانون من خلال تعزيز دور الأمن في حفظ النظام، والعمل على تجديد المنظومة التشريعية؛ بحيث تشمل عقوبات أكثر ردعاً على من يقترف هذه الجريمة. كذلك الضغط مجتمعياً ودولياً على اسرائيل للقيام بدورها وواجبها في حفظ الأمن في المناطق والبلديات العربية داخل الخط الأخضر.

ويُعدّ التحليل العاملي من أكثر التصميمات التي يتكرر استخدامها في البحوث التربوية، والنفسية، والاجتماعية ذات المتغيرات المتعددة، وغالباً ما يقوم الباحثون بقياس عدد كبير من المتغيرات في المشروع البحثيّ الواحد. وفي هذه الحالة يصبح تحليل البيانات وتفسيرها أمراً عسيراً، وغير عملي على الإطلاق. من هنا يأتي التحليل العاملي ليكون مفيداً؛ لأنه يوفر أساساً تجريبياً لإقلال المتغيرات العديدة إلى عدد ضئيل من العوامل، وعندئذٍ تصبح البيانات عبارة عن بيانات طيعة يسهل تحليلها وتفسيرها (باهي وعنان وعز الدين، 2002: ص17)، (Anastasi,1985, 1986)، (فرج، 1991) (Sztukowski-Crowley, 2020).

– **منطقة (ج):** تبقى السيطرة فيها (لإسرائيل)، وتشمل مناطق فلسطينية والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومعسكرات الجيش الإسرائيلي، وأراضي الدولة.

(4) تقرير إحصائي للمديرية العامة للشرطة الفلسطينية. منشور على موقع المديرية بتاريخ 2020/10/5:https://cutt.us/Fj0Yq

(5) خبر على موقع شبكة راية الاعلامية نشر بتاريخ 2020/8/24 وأكدته كثير من المواقع. تاريخ الزيارة 2021/2/5، 13:20.
https://cutt.us/xSazF

(6) عن موقع الشرق الأوسط الإخباري على الرابط:https://cutt.us/xdzil

من هنا جاءت هذه الدراسة العاملية للتعرف إلى عوامل وأبعاد الازدياد في جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني، وقد تكون مفيدة، وتقدم المساعدة للجهات المختصة، وذات العلاقة في ايجاد طرق للتعامل مع هذه الظاهرة، ومواجهتها، والحد منها.

1.1 مشكلة الدراسة:

إن الازدياد المتنامي والملحوظ في معدل ارتكاب جرائم القتل في فلسطين، بات ينذر بعواقب ليست باليسيرة على المجتمع، وبات يهدد بتفكيك النسيج الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني. ولإدراك هذه النتيجة الخطيرة جاءت هذه الدراسة؛ للوقوف على العوامل والأبعاد التي تشكل دوافع رئيسية للإقدام على ارتكاب جرائم القتل.

2.1 سؤال الدراسة:

إن الغرض من هذه الدراسة يتمثل بالإجابة على التساؤل الرئيس: ما أبعاد جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني كما يراها الفلسطينيون؟

3.1 أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن عوامل وأبعاد جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني بأطيافه المتباينة، وتوفير أداة يمكن الاسترشاد بها في الدراسات التي تختص بمجال جرائم القتل متعددة الأسباب، والوصول إلى مجموعة من التوصيات التي قد تفيد السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية في فلسطين.

4.1 أهمية الدراسة:

تتبلور أهمية هذه الدراسة في جانبين؛ الأول نظري، والآخر تطبيقي كما يأتي:

- الأهمية النظرية:

تظهر أهمية هذه الدراسة في إثراء الأدبيات النفسية حول ظاهرة جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني، التي تشهد ارتفاعاً متزايداً في الآونة الأخيرة بشكل واضح، واتسع نطاق تأثيرها المباشر على الأفراد وثقافتهم وسلوكهم، الأمر الذي يدعو إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة، من خلال تقديم صورة فلسطينية لأداة قياس أسباب وعوامل جرائم القتل من جهة، وإثارة الاهتمام بالترتيب الهرمي للعوامل التي تقف خلف تعاظم جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني من جهة أخرى. ويأمل الباحثون أن تكون هذه الدراسة تمهيداً؛ لإجراء عدد من الدراسات التي تتناول الظاهرة من زوايا أخرى بصورة علمية وشاملة، مما يسهم في تحقيق التراكم المعرفي والبحثي حول ظاهرة جرائم القتل.

- الأهمية التطبيقية:

يُتوقع أن تسهم هذه الدراسة في مساعدة الباحثين، والمهتمين، وغيرهم في مجال الجريمة؛ بتوفير أداة لتشخيص وتحديد العوامل الكامنة خلف جرائم القتل. والإفادة من نتائج هذه الدراسة في اتخاذ قرارات مناسبة؛ للحد من جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني. والحد من التأثيرات السلبية التي تنعكس على النسيج المجتمعي الفلسطيني.

5.1 حدود الدراسة:

تتحدد الدراسة بالآتي:

- **الحدود المكانية:** الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، والداخل الفلسطيني المحتل.
- **الحدود الزمانية:** أجريت الدراسة خلال شهر يناير (2021).

6.1 مصطلحات الدراسة:

- جرائم القتل: "جريمة ينتج عنها إنهاء حياة كائن حي بفعل كائن آخر باستخدام أدوات حادة أو قوية أو ثقيلة أو سلاح ناري أو مواد سامة.
- العنف المجتمعي: كل فعل يقوم به شخص، أو مجموعة أشخاص ويهدد صحة وسلامة أفراد المجتمع. ويعرّف الباحثون العنف المجتمعي بأنه تعمد استعمال القوة (تهديدًا أو تنفيذًا)، أو ضد النفس، أو ضد شخص، أو أشخاص آخرين، أو ضد مجموعة أو ضد المجتمع كله، بحيث أن العنف يؤدي، أو يمكن أن يؤدي إلى إصابات، أو إلى الموت أو إلى أضرار صحية ونفسية، أو إلى الإعاقة. وكذلك أضرار في الممتلكات الخاصة والعامة.
- التحليل العاملي: أسلوب رياضي يمثل عدداً كبيراً من العمليات والمعالجات الرياضية في تحليل الارتباطات بين المتغيرات (فقرات المقياس أو الاختبار)، ومن ثم تفسير هذه الارتباطات واختزالها في عدد أقل من المتغيرات تسمى بالعوامل (النبهان، 2004: ص300)، (كاظم، 2014) (Sztukowski-Crowley, 2020)، (Anastasi, 1986).

2. الإطار النظري والدراسات السابقة.

أولاً- الإطار النظري:

يمثل الحق في الحياة أقدس الحقوق الأساسية للفرد، والذي ينبثق عنه كافة الحقوق الأخرى، إذ لا معنى لباقي الحقوق الأساسية للإنسان دون ضمان الحق في الحياة، ويشكل القتل الصورة البشعة للاعتداء على الحق في الحياة. ويعني إزهاق روح الإنسان وإنهاء حياته. وقد كفلت الشرائع السماوية، والقوانين والوضعية حق الإنسان في الحياة، حين نصت على تجريم القتل بوصفه يمثل الاعتداء على الحق في الحياة. أما في القانون الوضعي، فقد اعتبرت القوانين النافذة جريمة القتل في مرتبة الجناية، وهي المرتبة الأشد ضمن تصنيف الجريمة، تليها مرتبتي الجنحة والمخالفة، وقد نص قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة (1960) ساري المفعول في الضفة الغربية على أن "العقوبات الجنائية هي: الإعدام، الأشغال الشاقة المؤبدة، الاعتقال المؤبد، الأشغال الشاقة المؤقتة، الاعتقال المؤقت"[(7)]. أي أن عقوبة جريمة القتل كجناية تكون إحدى العقوبات السابقة، وذلك بحسب نوع جريمة القتل. وتقسم جرائم القتل إلى أنواع ثلاثة، هي:

أولا: القتل العمد:

وهو القتل عن سبق الإصرار، ويعاقب عليه بالإعدام.[(8)] ويقصد بسبق الإصرار أي: التصميم المسبق على ارتكاب فعل القتل، والذي يرافقه التفكير والتخطيط لارتكاب الجريمة.[(9)] ويعاقب على جريمة القتل بالإعدام أيضاً بحسب المادة (328) من القانون، إذا ارتكبت هذه الجريمة تمهيداً لارتكاب جناية، أو تنفيذاً لها، أو تسهيلاً لفرار

(7) أنظر المادة رقم (14) من قانون العقوبات الأردني لسنة 1960.

(8) المادة (328) من قانون العقوبات الأردني لسنة 1960.

(9) أنظر المادة (329) من قانون العقوبات الأردني لسنة 1960.

المحرضين على تلك الجناية، أو فاعلها أو المتدخلين فيها، أو للحيلولة بينهم وبين العقاب. كذلك في حال ارتكب المجرم جريمته على أحد أصوله، كما لو قام الابن بقتل أباه على سبيل المثال.

ثانيا: القتل القصد:

ويعاقب على القتل القصد بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة، حيث نصت المادة (326) من قانون العقوبات لسنة (1960) على أن "من قتل إنسانا قصدا عوقب بالأشغال الشاقة (15) سنة"، وقد تصل العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة في بعض الأحوال وفق المادة (327) من ذات القانون[10]، والتي تنص على:

1- إذا ارتكبت جريمة القتل تمهيداً لارتكاب جنحة، أو تنفيذاً لها، أو تسهيلاً لفرار المحرضين على تلك الجنحة، أو فاعلها أو المتدخلين فيها، أو للحيلولة بينهم وبين العقاب.
2- إذا ارتكبت على موظف أثناء ممارسته وظيفته، أو من أجل ما قام به بحكم الوظيفة.
3- إذا ارتكبت على أكثر من شخص في ذات الوقت.
4- إذا رافق جريمة القتل تعذيب المقتول بشراسة قبل قتله.

ثالثا: القتل غير المقصود:

ويقال لهذا النوع من جرائم القتل أيضاً بالقتل الخطأ، ويعاقب عليه بالحبس لمدة لا تقل عن خمس سنوات، حيث نصت المادة (330) من القانون على أن "من ضرب، أو جَرح أحداً بأداة ليس من شأنها أن تفضي إلى الموت، أو إعطاء مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلا قط، ولكن المعتدى عليه توفي متأثراً بما وقع عليه؛ عوقب الفاعل بالأشغال الشاقة مدة لا تنقص عن خمس سنوات".

ويقصد بالأشغال الشاقة في العقوبات السابقة، تشغيل المحكوم عليه في الأشغال المجهدة التي تتناسب مع صحته وسنه، وسواء داخل السجن أو خارجه.[11] أما الاعتقال فيقصد به وضع المحكوم عليه في أحد سجون الدولة المدة المحكوم عليه بها، مع منحه معاملة خاصة، وعدم إلزامه بارتداء الملابس الخاصة بالسجناء، مع عدم تشغيله داخل السجن، أو خارجه إلا بموافقته.[12]

وتتجه الدراسات بشكل عام إلى استخدام طرائق القياس الكمية، والمناهج الإحصائية لتصنيف الظواهر، وتحديد العلاقات المتبادلة على أسس موضوعية، ولتشعب وتعدد وتتداخل أسباب القتل سواء القتل العمد، أو القتل القصد، أو القتل بالخطأ تطلّب جمع بيانات العديد من المتغيرات، ولفهم وتفسير العلاقات المتداخلة بين تلك المتغيرات استخدم التحليل العاملي؛ الذي يسعى إلى الكشف عن عدد قليل نسبياً من المتغيرات الكامنة، التي تمثل العلاقات البينية بين عدد كبير من المتغيرات المقاسة، مما ييسر التعامل مع المتغيرات العديدة عن طريق عدد قليل من المتغيرات الكامنة، التي تمثل الظاهرة على تعددها وتنوعها، الأمر الذي يتيح للدراسات العلمية التركيز الفعال على المتغيرات المهمة (الكامنة)، ولا تتشتت الدراسة بين عدد كبير من المتغيرات الظاهرة (رمضان، 2014: ص27)، (Sztukowski-Crowley, 2020).

---

(10) يقصد بالأشغال لمؤبدة أو الاعتقال المؤبد أن يقضي الجاني ما تبقى من حياته في السجن، إلا أن بعص الدول تتجه نحو تحديد مدة المؤبد وهذه المدة تختلف من دولة إلى أخرى. أما الأشغال المؤقتة أو الاعتقال المؤقت فيكون لمدة مؤقتة ومحددة وفق ما تقضي به المحكمة استنادا إلى نصوص القانون.

(11) أنظر المادة (18) من قانون العقوبات الأردني لسنة 1960.

(12) أنظر المادة (19) من قانون العقوبات الأردني لسنة 1960.

وتُعد عملية اتخاذ القرار بشأن عدد العوامل، من أهم وأصعب القرارات التي يقوم بها الباحثون ضمن سياق التحليل العاملي الاستكشافي. وقد تعددت طرق تحديد عدد العوامل، ويُعد القانون الذي وضع من قبل كيزر (Kaiser) عام (1956) أحد أهم هذه القوانين الذي ينص على أنّ العوامل التي تمتلك قيماً كامنةً أكبر من واحد صحيح تُفسر على أنها عوامل ذات قيمة، ويُعاب على هذا القانون أنه يقود غالباً لإنتاج عدد كبير من العوامل (المومني، 2017: ص512).

كما اقترح كاتل (Cattel) في العام (1966) اختبار التمثيل البياني (Scree Test) لقيم الجذر الكامن، وهو عبارة عن تمثيل القيم الكامنة مرتبة ترتيباً تنازلياً، وينصب اهتمام الباحث نحو إيجاد نقطة تحوّل بصري في الرسم البياني يظهر بوضوح بين القيم الكامنة المرتفعة، والقيم المنخفضة، وهو أكثر دقةً من قانون كيزر (Ruscio & Roche, 2012).

كما يمكن الحكم على العوامل المختلفة بالاعتماد على قيم التشبّعات على العامل (Loadings). وأفاد بعض أن العامل الحقيقي هو العامل الذي يحوي -على الأقل- ثلاثة متغيرات تشبّعت عليه تشبّعات تبلغ (0.30) فأكثر، كما أفاد البعض بأن العوامل المستخرجة من البيانات ينبغي أن تُفسر ما قيمته (40%) من التباين الكلي على الأقل (Treiblamaier & Filzmoser, 2010).

ومن المفاهيم الأساسية في التحليل العاملي: تدوير العوامل: وهناك نوعان من التدوير تبعا للزاوية التي تفصل بين المحاور المرجعية وهما:

أ- التدوير المتعامد: وبه تدار العوامل معا مع الاحتفاظ بالتعامد بينهما. وهذا يعني أنها غير مرتبطة معا، وغير متداخلة

ب- التدوير المائل: وبه تدار العوامل معاً دون الاحتفاظ بالتعامد بينهما، وهذا يعني أنها مرتبطة ومتداخلة.

ويتوقف اختيار أسلوب معين للتدوير على مدى اعتقاد الباحث بوجود ارتباط بين العوامل (وليس المتغيرات) من عدمه، ففي حال افتراض عدم وجود ارتباط يستخدم التدوير المتعامد، وفي حال افتراض وجود ارتباط يستخدم التدوير المائل. وبالإجمال يفضل التحليليون العامليون التدوير المتعامد الذي استخدم في هذه الدراسة.

ثانياً: الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت جرائم القتل، منها:

- **دراسة الحريري (2019)** التي هدفت إلى معرفة أثر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الأمن والحد من الجريمة، واستخدام المنهج الوصفي المختلط، وطبقت الأداة على (390) طالباً، والمقابلة على (12) طالباً، وأشارت النتائج إلى أن تأثير الإعلام في الأمن والحد من الجريمة تأثير قوي بمتوسط بلغ (2.41 من 3).
- **أجرت الشيشنية (2018)** دراسة هدفت إلى الكشف عن أسباب جريمة القتل، وآثارها الاجتماعية من وجهة نظر المتهمين بارتكاب جرائم قتل في سجن غزة المركزي، وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي طبقت الدراسة على عينة قوامها (155) متهماً بجريمة قتل، وأشارت النتائج إلى أن البُعد الديني جاء بالمرتبة الأولى، يليه البُعد الاجتماعي، ومن ثم البُعد الاقتصادي، وفي المرتبة الرابعة البُعد النفسي، وكانت أكثر الآثار الاجتماعية لجريمة القتل التفكك الأسري، ثم تفشي الإدمان، يليه انحراف أفراد الأسرة.
- **وهدفت دراسة الدراوشة والمواجدة (2017)**، التعرف إلى أثر المتغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية، وطُبقت أدوات الدراسة على عينة قوامها (433) مبحوثاً،

وأشارت النتائج إلى وجود أثر للمتغيرات الاجتماعية في ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني في مقدمتها التفكك الأسري، يليه في المرتبة الثانية ضعف الوازع الديني، وفي المرتبة الثالثة ضعف وسائل الضبط الاجتماعي.

- **وأجرى الشديفات والرشيدي (2016)** دراسةً هدفت التعرف إلى السلوك الإجرامي، وأبعاده الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والشرعية، من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، على عينة بلغت (150) مبحوثاً. وتوصلت الدراسة إلى وجود مجموعة من الظروف الاجتماعية غير الملائمة أحاطت بأفراد العينة قبل وقوع الجريمة، إضافةً إلى وجود أثر لمتغيرات العلاقات الأسرية، والمستوى الاقتصادي والتعليمي، والمنطقة السكنية، وطبيعة السكن، ووسائل الضبط الاجتماعي من جهة، وارتكاب السلوك الإجرامي في المجتمع الأردني من جهة أخرى.

ب- دراسات تناولت التحليل العاملي؛ ومنها:

- **دراسة عرار وعبد الله (2020)** التي هدفت إلى تقديم تصور لتعديل نظام التعليم الثانويّ في فلسطين، في ضوء تقنين مقياس الميول المهْنيّة، على عيّنة قوامها (1478) طالبًا وطالبة، من طلبة الصّف العاشر في فلسطين. وأشارت النتائج إلى تحقّق البناء العامليّ لمقياس الميول المهْنيّة، بوجود دلالات صدق وثبات جيدة، من خلال صدق التكوين الفرضيّ، والاتّساق الداخليّ، والصّدق التمييزيّ، ومعاملات ثبات ألفا، وإعادة التطبيق، والتحليل العاملي الاستكشافيّ. الذي بيّن وجود ثمانية عوامل فسّرت ما نسبته (76%) من التباين الكلي. واستنتج تقسيم التّعليم الثانويّ إلى مسارات ثلاثة هي: المسار العلميّ، والمسار الأدبيّ، والمسار التطبيقي.
- **كما أجرى عبد الله (2018)** دراسةً هدفت الكشف عن أهم العوامل التي تؤثر في الرضا الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم والدراسات الإنسانية وكلية إدارة الأعمال بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز. تم تطبيق أسلوب التحليل العاملي؛ للكشف عن العوامل التي تؤثر في الرضا الوظيفي للأساتذة بالكليتين قيد الدراسة. صُممت استبانةٌ الكترونية لجمع البيانات، وشملت عينة الدراسة (73) من الأساتذة بكليتي إدارة الأعمال والعلوم والدراسات الإنسانية. توصلت الدراسة لنتائج أهمها: أهم العوامل التي تؤثر في الرضا الوظيفي تمثلت في الجوانب التدريبية والخدمية، الجوانب البحثية، بيئة العمل. قدمت الدراسة توصيات أهمها: تعزيز الجوانب التي وجدت مستويات رضا مناسبة، والاهتمام بالجوانب المالية والإدارية، حتى تجد الرضا والقبول كباقي الجوانب الأخرى

تعليق على الدراسات السابقة:

يلاحظ أن الدراسات السابقة ركزت على الإطار النظري للعنف، ومحاوله التعرف على الأبعاد ومكونات جرائم القتل دون اللجوء الى استخدام التحليل العاملي، للتعرف إلى أبعاد ومكونات جرائم القتل من خلال الطرق الإحصائية الدقيقة، وما يميز هذه الدراسة أنها أجريت على البيئات المختلفة للمجتمع الفلسطيني، واستخدام التحليل العاملي للوقوف على العوامل الكامنة خلف جرائم القتل، كونها ظاهرة متعددة ومتشعبة العوامل.

3. منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

انطلاقًا من طبيعة الدّراسة وأهدافها استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة الذي يعتمد على دراسة الواقع، أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ولأنه الأنسب لوصف المتغيّرات وتحليل النتائج.

1.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع المواطنين القاطنين فلسطين (الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، وأراضي الداخل "48")، والذين تزيد أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً، وطبّقت أداة الدراسة على عيّنة عشوائية مكونه من (340) فرداً من خلال جوجل فورمز Google Forms في شهر يناير (2021)، والجدول رقم (1) يوضح خصائص عيّنة الدراسة.

جدول(1) خصائص عيّنة الدّراسة الديمغرافيّة حسب متغيّراتها

المتغير		العدد	النسبة	ذكور	النسبة	إناث	النسبة
مكان الإقامة	القدس	105	0.31	24	0.17	81	0.41
	الضفة الغربية	154	0.45	66	0.47	88	0.43
	قطاع غزة	48	0.14	39	0.28	9	0.05
	الداخل الفلسطيني	33	0.10	11	0.08	22	0.11
	المجموع	340		140	0.41	200	0.59
مكان السكن	مدينة	179	0.53	63	0.45	116	0.58
	قرية	108	0.32	45	0.32	63	0.32
	مخيم	53	0.15	32	0.23	21	0.10
	المجموع	340		140	0.41	200	0.59

تشير معطيات الجدول السابق إلى أنّ أفراد العينة يتوزعون وفقاً للنوع الاجتماعي بنسبة (41%) للذكور و(59%) للإناث، كما بينت النتائج أنّ ما نسبته (31%) منهم يقطنون في مدينة القدس، و(45%) في الضفة الغربية، و(14%) يعيشون في قطاع غزة، و(10%) في الداخل الفلسطيني. أما بالنسبة لمكان السكن، وبيّنت المعطيات أن ما نسبته (53%) يعيشون في المدن، و(32%) في القرى، و(15%) في المخيمات. وأن متوسط أعمار أفراد العينة (33.91) بانحراف معياري (13.07)، ومتوسط أعمار الذكور (39.85) بانحراف معياري (13.25)، وللإناث (29.75) وانحراف معياري (11.19).

2.3 أداة الدراسة:

بعد مراجعه العديد من الدراسات السابقة في فلسطين، والعالم العربي، والعالم بشكل عام، تم صياغة العديد من الفقرات التي قد تكون سبباً لارتكاب جريمة قتل، حيث تم التوصل الى أكثر من (105) فقرات شكلت بمجموعها الصورة الأولية لأداة الدراسة. ولقياس صدق المحتوى: عُرضت أداة الدراسة على عدد من المحكّمين من ذوي الاختصاص والخبرة بعلوم التربية، وعلم النفس، وعلم القانون، الذين أبدوا بعض الملاحظات، وأُخِذ بالملاحظات المشتركة، واستخلصت (91) عبارة من أصل (105) عبارات، بناءً على التحكيم، وجاءت قيمة صدق المحتوي (0.73) حسب المعادلة الآتية:

س م = (س1- س2) / ك. حيث أن:

س م: مؤشر صدق المحتوي.

س1: عدد الأسئلة التي اتفق المحكمون على أنها تقيس الهدف.

س2: عدد الأسئلة التي اتفق المحكمون على أنها لا تقيس الهدف.

ك: العدد الكلي لأسئلة الأداة، بمعنى أن: س م = (91- 14) / 105 = 0.73

4. عرض نتائج الدراسة:

- **إجابة سؤال الدراسة: ما أبعاد جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني، كما يراها الفلسطينيون؟.**

للإجابة عن هذا التساؤل أجري التحليل العاملي ضمن الخطوات الآتية:

1.4 التحقق من كفاية العينة:

استخدم مقياس كفاية العينة (KMO) للتحقق من ملاءمة حجم العيّنة ومصفوفة الارتباط للتحليل العاملي كما هو موضح بالجدول (2).

جدول(2) اختبارات ملاءمة حجم العيّنة ومصفوفة الارتباط للتحليل العاملي

KMO and Bartlett's Test		
اختبار كيزر . ماير . أولكين KMO Test		.92
اختبار بارتليت Bartlett's Test	Approx. Chi-Square	22581.842
	df	4005
	Sig.	.000

وتشير المعطيات بالجدول السابق إلى أن نتيجة اختبار بارتليت (Bartlett) دالة، وهذا يعني أنّ مصفوفة الارتباطات يتوفّر بها الحد الأدنى من العلاقات، فهي صالحة لإجراء التحليل العاملي، ويعدّ اختبار (بارتليت) شرطاً ضرورياً، لكنه غير كافٍ للحكم على ملاءمة مصفوفة الارتباط للتحليل العاملي، لذلك استخدم اختبار كيزر- ماير- أولكن Kaiser-Meyer-Olkin (KMO)، وبلغت قيمته (.92)، ومعامل كاي تربيع (22581.842)، بدرجات حرية (4005)، ومستوى دلالة (.001). وهذا يشير إلى أن مجموع مربعات معاملات الارتباط بين المتغيّرات، أكبر بالنسبة لمجموع مربعات معاملات الارتباط الجزئية، وهذا يدل على وجود عوامل تلتقي عندها تباينات المتغيّرات المقاسة، أي: توجد مساحات من التباين المشترك بين المتغيّرات، ويكون التحليل العاملي مناسب. ويعرّف الجابري (2012: 22) التحليل العاملي بأنه: "أسلوب رياضي، يمثل عدداً كبيراً من العمليات والمعالجات الرياضية في تحليل الارتباطات بين المتغيّرات، ومن ثم تفسير هذه الارتباطات، واختزالها في عدد أقل من المتغيّرات".

ويعتمد ثبات نتائج التحليل العاملي على حجم العينة، وانقسمت آراء علماء الإحصاء في تحديد حجم العينة المناسب للتحليل العاملي إلى عدة أقسام: فمثلاً اقترح نانيلي (Nunnaily, 1978) عشرة أشخاص لكل متغير، وكاس وتنسلق (Kass & Tinsleg, 1978) اقترحا خمسة إلى عشرة أشخاص لكل متغير حتى يصل المجموع إلى ثلاثمائة حالة، أما بعد ثلاثمائة حالة فالعدد كافٍ بغض النظر عن ارتفاع عدد المتغيرات (Field, 2007). وقد أيد تابكنك وفيدل (Tabachnick & Fidell, 2007) أن حجم عينة مقداره (300) شخص مناسبة لإجراء التحليل العاملي، والحصول على نتائج ثابتة في معظم الظروف المختلفة.

2.4 تحديد العوامل المستخرجة:

هناك عدة محكات لتحديد العوامل، واستخدم في هذه الدراسة المحكات الآتية:

أ- محك اختبار المنحدر Scree Test لاقتراح العدد الأمثل للعوامل، وجاءت النتيجة اقتراح ستة عوامل كما هو موضح في شكل رقم (1).

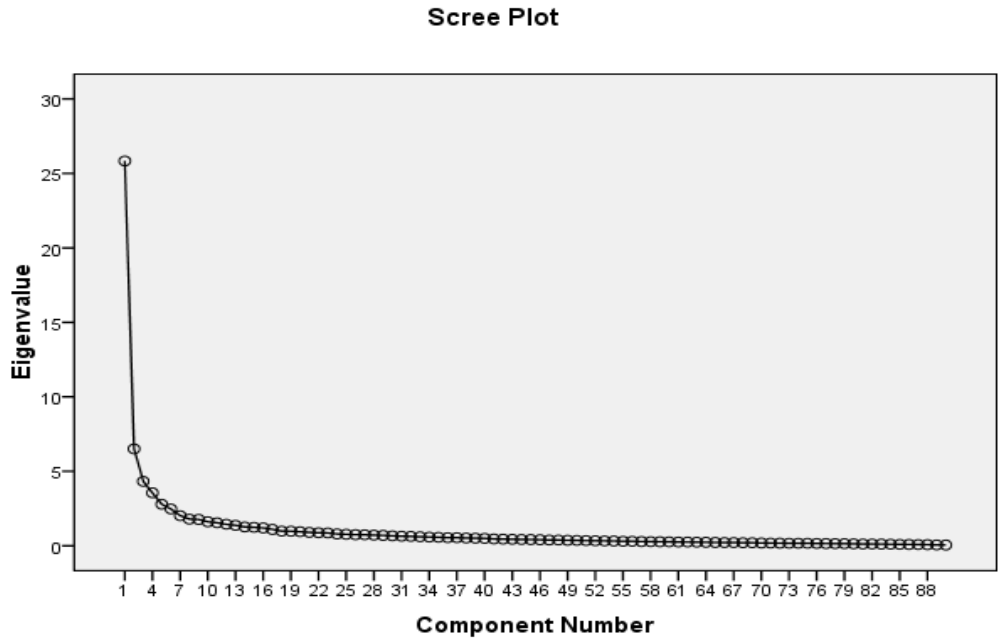

شكل رقم (1) التمثيل البياني لقيم الجذر الكامن لأبعاد القتل في المجتمع الفلسطيني

تشير نتائج التمثيل البياني لقيم الجذر الكامن لأبعاد القتل في المجتمع الفلسطيني الموضحة في شكل (1)، أن نقطة الانكسار التي تفصل بين العوامل الهامة والعوامل الأقل أهمّية تمثلت بالنقطة السادسة.

ب- محك الجذر الكامن الأكبر، ويطلق عليه محك كايزر Kaiser Criterion، الذي أظهر وجود ستة عوامل للأداة، يتجاوز الجذر الكامن الواحد الصحيح متفقاً ذلك مع محك اختبار المنحدر، والجدول الآتي يبين الجذور الكامنة (Eigenvalues)، ونسب التباين قبل وبعد التدوير للعيّنة الكلية.

جدول (3) قيم الجذر الكامن ونسبة التباين المفسرة للعوامل قبل وبعد التدوير

العوامل	التحليل العاملي قبل التدوير			التحليل العاملي بعد التدوير		
	الجذر الكامن	نسبة التباين	النسبة التجميعية للتباين	الجذر الكامن	نسبة التباين	النسبة التجميعية للتباين
1	25.838	28.709	28.709	10.835	12.039	12.039
2	6.507	7.230	35.940	7.483	8.314	20.353
3	4.327	4.808	40.747	7.320	8.134	28.487
4	3.554	3.949	44.696	7.115	7.905	36.392
5	2.788	3.098	47.794	6.973	7.748	44.140
6	2.470	2.745	50.539	5.759	6.399	50.539

وتشير المعطيات بالجدول السابق أنّ نتائج التحليل العاملي للفقرات البالغة (90) فقرة، قد أنتجت ستة عوامل، وهي جذور كامنة أكبر من واحد صحيح حسب معيار كايزر (Kaiser). وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تفسير ما قيمته (50.539%) من التباين الكليّ، وهي نسبة جيدة لأغراض الدّراسة تدلّ على قدرة العوامل على تمثيل بيانات العيّنة، وهذه العوامل هي:

1. العامل الأول وجذره الكامن (10.835) وفسّر (12.039%) من التباين الكلي للمصفوفة.

2. العامل الثاني وجذره الكامن (7.483) وفسّر (8.314%) من التباين الكلي للمصفوفة.
3. العامل الثالث وجذره الكامن (7.320) وفسّر (8.134%) من التباين الكلي للمصفوفة.
4. العامل الرابع وجذره الكامن (7.115) وفسّر (7.905%) من التباين الكلي للمصفوفة.
5. العامل الخامس وجذره الكامن (6.973) وفسّر (7.748%) من التباين الكلي للمصفوفة.
6. العامل السادس وجذره الكامن (5.759) وفسّر (6.399%) من التباين الكلي للمصفوفة.

ج- إيجاد قيمة الاشتراكيات "الشيوع" (Communalities) لأبعاد جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني، كما هو موضّح في جدول رقم (4).

جدول (4) نتائج التحليل العاملي/ الاشتراكات (Communalities) لأبعاد القتل في المجتمع الفلسطيني

الفقرة	التشبع	الفقرة	التشبع	الفقرة	التشبع	الفقرة	التشبع	الفقرة	التشبع	الفقرة	التشبع
B1	.630	B16	.721	B31	.685	B46	.774	B61	.725	B76	.688
B2	.723	B17	.728	B32	.655	B47	.781	B62	.648	b77	.612
B3	.711	B18	.673	B33	.524	B48	.750	B63	.694	B78	.554
B4	.557	B19	.560	B34	.614	B49	.700	B64	.733	B79	.675
B5	.716	B20	.616	B35	.634	B50	.718	B65	.539	B80	.641
B6	.756	B21	.630	B36	.688	B51	.760	b66	.720	B81	.655
B7	.710	B22	.664	B37	.672	B52	.614	B67	.838	B82	.855
B8	.649	B23	.758	B38	.704	B53	.656	B68	.839	B83	.826
B9	.462	B24	.670	B39	.631	B54	.716	B69	.647	B84	.741
B10	.664	B25	.646	B40	.696	B55	.626	B70	.598	B85	.724
B11	.685	B26	.762	B41	.646	B56	.677	B71	.520	B86	.719
B12	.731	B27	.741	B42	.694	B57	.716	B72	.780	B87	.714
B13	.758	B28	.745	B43	.781	B58	.680	B73	.792	B88	.651
B14	.612	B29	.734	B44	.786	B59	.719	B74	.624	B89	.715
B15	.647	B30	.684	B45	.752	B60	.727	B75	.632	B90	.624

وشيوع المتغير يعني مجموع إسهاماته في العوامل المختلفة التي يمكن استخلاصها، وتراوحت قيم الشيوع ما بين (0.462- 0.855).

3.4 تحديد العوامل التي من الممكن الاحتفاظ بها وتسميتها:

استخدام اختبار قيم الشيوع بملاحظة قيمة تشبع المتغير، أو البند بالعامل، واستخدام طريقة المكوّنات الأساسية Principle Component، والتدوير المتعامد بطريقة الفاريماكس (Method Varimax) الأكثر شيوعاً، لتحديد العوامل، كما هو موضح في الجدول الآتي.

جدول (5) نتائج التحليل العاملي لتشبع فقرات الأداة حسب كل بُعد من أبعاد جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني

العامل الأول: ضعف جهات إنفاذ القانون					
الرقم	العبارة	التشبع	الرقم	العبارة	التشبع
56	ضعف دور الشرطة	.634	72	التعصّب إلى القبيلة.	.593
63	تدني مستوى الثقة بين الأفراد والشرطة.	.624	90	الفلتان الأمني	.586
69	تقاعس الشرطة عن القيام بدورها.	.618	71	العقوبات غير الرادعة.	.564
60	تدني مستوى الحفاظ على السكينة العامة في المجتمع.	.610	81	تشجيع الأسرة لأبنائها على العنف	.528
59	تدني مستوى الحفاظ على الأمن العام في المجتمع.	.606	55	ضعف دور التعليم	.457
73	الانتماء إلى العشيرة	.603	65	سرعة الغضب عند الأفراد.	.420
62	تدني مستوى الأخلاق العامة داخل المجتمع.	.599	20	الحل العشائري في قضايا القتل.	.314

العامل الثاني: السلوك غير السوي					
الرقم	العبارة	التشبع	الرقم	العبارة	التشبع
3	أصدقاء السوء.	.780	8	الشعور بالدونية.	.485
2	توفر السلاح غير الشرعي.	.722	9	ضعف الوازع الديني لدى الجاني.	.447
13	تعاطي المخدرات	.698	35	انتشار تجارة السلاح.	.444
12	تعاطي المسكرات (الخمور).	.635	78	وجود سوابق جنائية لدى الجاني.	.393
1	التفكك الأسري.	.507	4	خصائص البيئة السكنية.	.388
7	النبذ المجتمعي.	.495			

العامل الثالث: الاحتلال					
الرقم	العبارة	التشبع	الرقم	العبارة	التشبع
46	إضعاف المجتمع الفلسطيني من قبل الاحتلال.	.722	51	تراجع دور المرجعيات السياسية التي تستطيع ضبط الناس.	.496
47	إضعاف التنمية الفلسطينية من قبل الاحتلال.	.721	53	التمييز بين الأفراد في الحقوق من قبل النظام القائم..	.480
45	سياسة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.	.695	54	انعدام وجود رؤية متفق عليها لمستقبل اجتماعي.	.475
48	منع التطور الطبيعي للمدن والبلدات الفلسطينية.	.692	50	تراجع دور المرجعيات الاجتماعية التي تستطيع ضبط الناس.	.451
58	القوانين العنصرية من قبل الاحتلال.	.586	44	الكسب غير المشروع.	.419
52	تراجع دور الأحزاب الفلسطينية.	.505			

العامل الرابع: الاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية					
الرقم	العبارة	التشبع	الرقم	العبارة	التشبع
22	المرض النفسي.	.680	19	قضايا الميراث.	.544
30	قضايا الشرف.	.659	42	انتشار المنظمات الإرهابية.	.497
23	ضعف القدرات العقلية لدى الجاني.	.583	38	الانقسام الفلسطيني.	.455
34	الصراعات السياسية.	.582	18	الابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي.	.454
29	الانتقام من الأسرة.	.574	32	الانحراف السلوكي.	.441

العامل الرابع: الاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية					
31	السرقة.	.563	41	العملاء المتعاونون مع الاحتلال.	.426
36	حالات الثأر.	.561	39	ضعف الايمان بأهمية خدمات علم النفس	.400
25	الصراعات النفسية (الاحباط من الواقع المعاش).	.552	24	الحالة الإدراكية للفرد.	.384

العامل الخامس: التنشئة الاجتماعية					
الرقم	العبارة	التشبع	الرقم	العبارة	التشبع
14	أوقات الفراغ المتواصلة.	.647	16	مشاهدة الأفلام التي تحتوي على العنف.	.479
26	الحرمان العاطفي داخل الأسرة.	.616	17	ممارسة بعض الألعاب الإلكترونية.	.464
11	التسرب المدرسي.	.586	10	تدني المستوى التعليمي للجاني.	.459
27	الإهمال الأسري للأبناء.	.579	37	تفكك النسيج المجتمعي.	.447
21	قلة الأماكن الترفيهية.	.553	6	الفقر.	.414
28	قسوة الوالدين في التعامل مع الأبناء.	.499	5	البطالة.	.401
49	عدم تلبية الطموحات الفردية للأفراد.	.485	33	(المصالح) القيم المادية السائدة في المجتمع.	.346
15	التنشئة الاجتماعية غير السوية.	.483			

العامل السادس: الازدحام والنظام					
الرقم	العبارة	التشبع	الرقم	العبارة	التشبع
89	ازدحام الطرق داخل المدن	.766	80	السجن الأمني.	.543
83	الحواجز الإسرائيلية على مداخل المدن	.719	57	بسبب سياسة هدم البيوت.	.543
82	الحواجز الإسرائيلية على الطرق	.717	76	الرغبة أو السعي إلى الثراء بسرعة.	.529
85	ارتفاع نسبة الطلاق	.717	79	المعاملة غير اللائقة داخل السجون الجنائية.	.526
67	ارتفاع أسعار الشقق السكنية.	.716	75	الثراء (الغنى) الفاحش.	.516
68	ارتفاع بدل إيجار البيوت.	.703	88	الخيانات الزوجية من قبل الزوجة	.491
86	الخلافات الزوجية	.684	64	صعوبة أو محدودية الحصول على الخدمات	.468
87	الخيانات الزوجية من قبل الزوج	.674	61	تدني مستوى الرعاية بالصحة العامة.	.459
66	ازدياد عدد السكان.	.660	43	تبييض (غسيل) الأموال.	.394
70	الضغط النفسي الناتج عن جائحة كورونا.	.648	77	غياب دور المجلس التشريعي الفلسطيني.	.382
84	تكرار قتل الجيش الإسرائيلي للفلسطينيين	.613		الانتماء إلى الحزب.	.364
40	الاكتظاظ السكاني.	.544			

كشفت نتائج التحليل العاملي عن وجود ستة عوامل رئيسية تقف وراء انتشار جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني، تشبع في العامل الأول "ضعف جهات إنفاذ القانون" (14) فقرة تراوح تشبعها بين (0.634- 0.314)، وتشبع في العامل الثاني "السلوك غير السوي" (11) فقرة تراوح تشبعها بين (0.780- 0.388)، كما تشبع في العامل الثالث "الاحتلال" (11) فقرة تراوح تشبعها بين (0.722- 0.419)، أما العامل الرابع "الاضطرابات النفسية" فقد تشبع فيه (16) فقرة تراوح تشبعها بين (0.680- 0.384)، وتشبع في العامل الخامس "التنشئة الاجتماعية" (15) فقرة تراوح تشبعها بين (0.647- 0.346)، بينما العامل السادس "الازدحام والنظام" فقد تشبع فيه (23) فقرة تراوح تشبعها بين (0.766- 0.364).

واستخرجت المتوسطات الحسابية لعوامل جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني وجاءت على الترتيب كما هو موضح في شكل رقم (2)

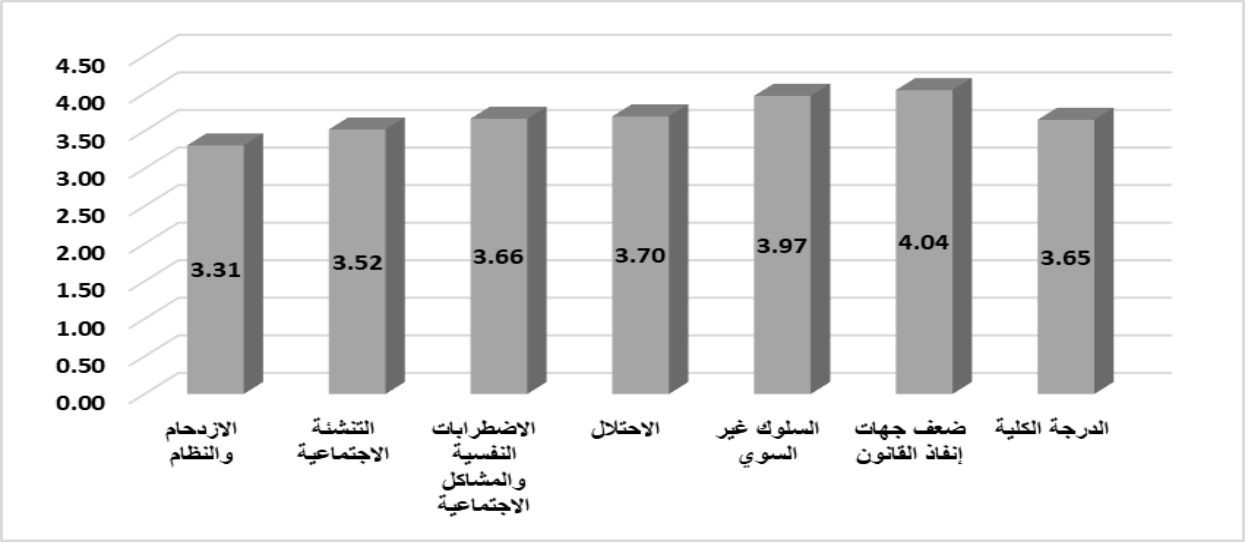

شكل(2) المتوسطات الحسابية لعوامل جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني

يتضح من الشكل السابق أن الدرجة الكلية لعوامل جرائم القتل جاءت بمتوسط حسابي (3.65)، وفي مقدمة العوامل ضعف جهات إنفاذ القانون بمتوسط حسابي (4.04)، تلاه السلوك غير السوي بمتوسط حسابي (3.97)، ومن ثم الاحتلال بمتوسط حسابي (3.70)، وفي المرتبة الرابعة الاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية بمتوسط حسابي (3.66)، وفي المرتبة الخامسة عامل التنشئة الاجتماعية بمتوسط حسابي (3.52)، وأخيراً عامل النظام والازدحام بمتوسط حسابي (3.31).

4.4 التحقق من الخصائص السيكومترية للأداة:

الصدق Validity:

بُنيت أداة الدراسة في صورته الأوليّة، وتم التحقق من الصدق بالطرق الآتية:

- صدق الاتساق الداخلي: وتم التحقق من الاتساق الداخلي بالطرق الآتية
  - بإيجاد معاملات الارتباط بين الفقرة والبُعد الذي تنتمي إليه، والدرجة الكلية للأداة ككل، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6) معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين الفقرات والأبعاد والدرجة الكلية لأداة عوامل جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني

	الفقرة	البُعد	الكلية		الفقرة	البُعد	الكلية		الفقرة	البُعد	الكلية
البُعد الأول: ضعف جهات إنفاذ القانون	B56	.698**	.460**	البُعد الثاني: السلوك غير السوي	B3	.785**	.381**	البُعد الثالث: الاحتلال	B46	.763**	.548**
	B63	.719**	.531**		B2	.699**	.280**		B47	.806**	.595**
	B69	.666**	.419**		B13	.763**	.417**		B45	.765**	.586**
	B60	.738**	.594**		B12	.715**	.426**		B48	.823**	.592**
	B59	.718**	.536**		B1	.616**	.357**		B58	.665**	.587**
	B73	.642**	.448**		B7	.687**	.542**		B52	.709**	.547**
	B62	.644**	.443**		B8	.680**	.526**		B51	.746**	.557**

	الفقرة	البُعد	الكلية		الفقرة	البُعد	الكلية		الفقرة	البُعد	الكلية
	B72	.631**	.452**		B9	.536**	.270**		B53	.713**	.592**
	B90	.623**	.427**		B35	.549**	.544**		B54	.741**	.609**
	B71	.540**	.327**		B78	.500**	.451**		B50	.725**	.580**
	B81	.607**	.448**		B4	.529**	.393**		B44	.607**	.631**
	B55	.605**	.535**	البُعد الخامس: التنشئة الاجتماعية	الفقرة	البُعد	الكلية	البُعد السادس: الازدحام والنظام	الفقرة	البُعد	الكلية
	B65	.492**	.448**		B14	.713**	.556**		B89	.775**	.581**
	B20	.426**	.345**		B26	.748**	.640**		B83	.755**	.599**
البُعد الرابع: الاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية	الفقرة	البُعد	الكلية		B11	.675**	.481**		B82	.771**	.633**
	B22	.718**	.506**		B27	.721**	.562**		B85	.709**	.554**
	B30	.643**	.414**		B21	.695**	.609**		B67	.774**	.615**
	B23	.694**	.516**		B28	.646**	.553**		B68	.777**	.632**
	B34	.677**	.586**		B49	.654**	.679**		B86	.697**	.570**
	B29	.668**	.559**		B15	.618**	.471**		B87	.679**	.587**
	B31	.673**	.550**		B16	.699**	.588**		b66	.731**	.606**
	B36	.651**	.510**		B17	.685**	.593**		B70	.723**	.572**
	B25	.684**	.559**		B10	.561**	.420**		B84	.693**	.566**
	B19	.622**	.473**		B37	.654**	.593**		B40	.672**	.606**
	B42	.627**	.573**		B6	.551**	.405**		B80	.648**	.557**
	B38	.528**	.500**		B5	.588**	.481**		B57	.678**	.577**
	B18	.661**	.569**		B33	.620**	.621**		B76	.618**	.543**
	B32	.650**	.595**						B79	.644**	.573**
	B41	.622**	.558**						B75	.542**	.435**
	B39	.601**	.607**						B88	.501**	.453**
	B24	.605**	.542**						B64	.694**	.697**
									B61	.695**	.685**
									B43	.569**	.606**
									B77	.553**	.526**
									B74	.504**	.450**

** دال عند مستوى 0.01

- واستخدمت طريقة الاتساق الداخلي بإيجاد معاملات الارتباط بين أبعاد ومكونات القتل في المجتمع الفلسطيني، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول(7) معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين درجات أبعاد القتل في المجتمع الفلسطيني

	ضعف جهات إنفاذ القانون	السلوك غير السوي	الاحتلال	الاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية	التنشئة الاجتماعية	الازدحام والنظام
السلوك غير السوي	.422**	-				
الاحتلال	.595**	.370**	-			
الاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية	.523**	.605**	.538**	-		

	ضعف جهات إنفاذ القانون	السلوك غير السوي	الاحتلال	الاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية	التنشئة الاجتماعية	الازدحام والنظام
التنشئة الاجتماعية	.502**	.574**	.624**	.704**	-	
الازدحام والنظام	.556**	.341**	.672**	.612**	.600**	-
الدرجة الكلية	.736**	.644**	.798**	.837**	.838**	.857**

** دال عند مستوى 0.01

وتشير المعطيات السابقة إلى ارتباط الأبعاد مع بعضها بعضاً كانت متوسطة، أو قوية، وتفسير هذه النتيجة بأنّ أبعاد القتل غير مستقلّة عن بعضها بعض، وتراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (0.341- 0.857). كما تراوحت قيم ارتباط العوامل مع الدرجة الكلية ما بين (0.644- 0.857)

الثبات: تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقتين:

1. طريقة الاتساق الداخلي Cronbach Alpha

وذلك بإيجاد معادلة الثّبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، كما هو موضح في جدول (8)

جدول(8) معاملات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لأبعاد القتل في المجتمع الفلسطيني

أبعاد القتل في المجتمع الفلسطيني	عدد الفقرات	معاملات كرونباخ ألفا
ضعف جهات إنفاذ القانون	14	0.88
السلوك غير السوي	11	0.86
الاحتلال	11	0.91
الاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية	16	0.90
التنشئة الاجتماعية	15	0.90
الازدحام والنظام	23	0.94
الدرجة الكلية	90	0.97

يتضح من الجدول السابق أن معاملات الثّبات جميعها كانت مرتفعة، وتراوحت ما بين (0.86- 0.94)، وأن معامل الثّبات الكلي كان (0.97)، مما يدل على أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة جيدة من الثّبات، وهي معاملات تسمح بإجراء الدراسة.

2. طريقة التجزئة النصفية Guttman Split Half

كما استخرج معامل الثبات للأداة بطريقة التجزئة النصفية وجاءت نتيجته (0.81).

5. مناقشة النتائج.

تؤرق ظاهرة انتشار جرائم القتل في فلسطين أبناء المجتمع الفلسطيني، المجتمع الذي يرزح جلّه تحت نير الاحتلال، مجتمعٌ في أمَس الحاجة للأمن والأمان، يساهم بعض أبنائه في خلخلة أركانه بارتكابهم جرائم يندى لها الجبين، مما دفع الباحثون لبناء أداة تتمتع بالصدق والثبات، ويمكن استخدامها للوقوف على العوامل الكامنة وراء ارتفاع نسبة جرائم القتل في فلسطين بمختلف البيئات (الضفة الغربية، وقطاع غزة، والقدس، وأراضي الداخل الفلسطيني)، حيث أشارت نتائج التحليل العاملي إلى تحقق البناء العاملي للأداة؛ التي اشتملت على أبعاد ستة ضمن الخطوات التطبيقية الآتية:

1. صياغة العديد من الفقرات التي قد تكون سبباً لارتكاب جريمة قتل.
2. عرض الأداة على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة.
3. التحقق من كفاية العينة باستخدام مقياس (KMO)، واختبار بارتليت (Bartlett).
4. استخراج عوامل جرائم القتل بناءً على عدة محكات، هي:

أ- محك اختبار المنحدر (Scree Test) الذي أشار إلى وجود ستة عوامل تقف خلف انتشار جرائم القتل في المجتمع الفلسطيني.

ب- محك الجذر الكامن (Kaiser Criterion) والذي أظهر وجود ستة عوامل يتجاوز الجذر الكامن الواحد الصحيح.

ج- أيجاد قيمة الاشتراكيات او الشيوع، وتراوحت قيم الشيوع ما بين (0.462- 0.855)، وانسجم استخدام هذه المحكات مع دراستي عرار وآخرون (2020)، وعبد الله (2018).

5. تحديد العوامل التي من الممكن الاحتفاظ بها، وذلك باستخدام اختبار قيم الشيوع بملاحظة قيمة تشبع المتغير، أو البند بالعامل، وبطريقة المكوّنات الأساسية Principle Component، والتدوير المتعامد بطريقة الفاريماكس (Method Varimax) الأكثر شيوعاً لتحديد العوامل. وكشفت نتائج التحليل العاملي وجود ستة عوامل جاءت على الترتيب: ضعف جهات إنفاذ القانون، والسلوك غير السوي، ثم الاحتلال، فالاضطرابات النفسية والمشاكل الاجتماعية، يليها التنشئة الاجتماعية، وأخيراً الازدحام والنظام، وتتفق هذه النتائج جزئياً مع دراستي الدراوشة وآخرون (2017)، والشديفات وآخرون (2016).
6. التحقق من وجود دلالات صدق وثبات جيدة إحصائياً للأداة المستخدمة من خلال صدق المحتوى، واستخراج الاتساق الداخلي بطريقتين، وإيجاد معاملات الثبات باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) والتجزئة النصفية.
7. خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات للباحثين، والمشرعين، وجهات إنفاذ القانون، والتربويين، والاختصاصيين النفسيين والاجتماعيين.

6. التوصيات والمقترحات.

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها توصي الدراسة بالآتي:

- هذه الدراسة عباره عن دراسة استكشافية لمعرفة العوامل الكامنة خلف ارتفاع نسبة جرائم القتل في فلسطين، ويمكن استخدام هذه الأداة في الدراسات التي تختص في مجال القتل.
- بحاجة إلى دراسة أخرى للتأكد من العوامل والأبعاد حول جرائم القتل من خلال عينات أكبر، وفئات عمرية متباينة.
- نوصي باستخدام هذه الأداة في الدراسات المستقبلية لجرائم القتل، حيث اظهرت الأداة تمتعها بالصدق والثبات.
- الاسترشاد بنتائج الدراسة من قبل القائمين على إنفاذ القانون؛ لإعادة النظر من قبلهم ومن قبل المشرع الفلسطيني بطرق معالجة جرائم القتل.
- الاسترشاد بنتائج الدراسة من قبل الاختصاصيين النفسيين والتربويين؛ لبناء برامج تُنفذ على نطاق واسع للوقاية والحد من مسببات القتل.

7. المصادر والمراجع:

1.7 المصادر والمراجع بالعربية:

- القرآن الكريم.
- باهي، مصطفى؛ وعنان، محمود؛ وعز الدين، حسني (2002). التحليل العاملي: النظرية والتطبيق. مركز الكتاب للنشر، القاهرة، مصر.
- الجابري، نبيل (2012). البناء العاملي لمقياس العوامل الخمسة الكبرى في الشخصية باستخدام التحليل العاملي التوكيدي لدى طلاب جامعة أم القرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى، الرياض، السعودية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). رام الله، فلسطين. http://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/881/default.aspx#PopulationA
- الدراوشة، عبد الله والمواجدة، مراد (2017). أثر التغيرات الاجتماعية على ارتكاب جريمة القتل في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث. 3(1)، 117- 137.
- رمضان، منور (2014). البناء العاملي لرائز القدرات المعرفية "CogAt" باستخدام التحليل العاملي التوكيدي والاستكشافي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، كلية التربية، دمشق، سوريا.
- الشديفات، أمين والرشيدي، منصور (2016). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل. مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية. 43(5)، 2123- 2137.
- الشريف، عامر (2015). اسرائيل كما لا يعرفها العرب. الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان.
- الشيشنية، منى (2018). جرائم القتل: عواملها وآثارها الاجتماعية. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإنسانية. غزة، 26(2)، 323- 357.
- عبد الله، أحمد سعيد (2018). استخدام التحليل العاملي لتحديد أهم العوامل المؤثرة في الرضا الوظيفي في كليتي إدارة الأعمال والعلوم والدراسات الإنسانية. Gezira Journal of Economic and Social Sciences, 9(1), 858-6023
- عرار، رشيد؛ وعبد الله، تيسير (2020). تصور مقترح لتعديل نظام التعليم الثانويّ في فلسطين في ضوء تقنين مقياس الميول المهْنيّة. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث- مجلة العلوم التربوية والنفسية، 4(45)، 21-42.
- فرج، صفوت (1980): القياس النفسي. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
- فرج، صفوت (1991). التحليل العاملي في العلوم السلوكية، القاهرة، دار الفكر العربي. ط 2.
- قانون العقوبات الأردني رقم (16) لسنة 1960.
- كاظم، عبد العباس حسن (2014). دور التحليل العاملي في تحديد أهم العوامل المؤثرة في جودة الخدمات الصحية المقدمة للمرضي، مجلة القادسة للعلوم الإدارية والاقتصادية، 16 (4)، 242-262.
- المومني، رنا (2017). التكامل بين التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي كطرقتين للتحقق من البنية العاملية لمقياس مكنزي للذكاءات المتعددة: الصورة السعودية. مجلة العلوم التربوية والنفسية. جامعة البحرين، كلية التربية، 18(4)، 503-542.
- النبهان، موسى (2004). أساسيات القياس في العلوم السلوكية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Anastasi, A. (1985). Psychological testing: Basic concepts and common misconceptions. In Annual Meeting of the American Psychological Association, 1984, Toronto, ON, Canada; This lecture was presented at the aforementioned meeting. American Psychological Association.
- Anastasi, A. (1986). Evolving concepts of test validation. Annual review of Psychology, 37(1), 1-16.
- Field, A. (2007). Discovering statistics using SPSS 3th ed. London: SAGE Publications Ltd.
- Kass & Tinsleg (1978). Factor analysis. Journal of Leisure Research, 11, 120-138.
- Nunnally, J. (1978). Psychometric theory. New York. McGraw- Hill.
- Ruscio, J., & Roche, B. (2012). Determining the number of factors to retain in an exploratory factor analysis using comparison data of a known factorial structure. Psychological Assessment, 24 (2), 282-292.
- Sztukowski-Crowley, C. A. (2020). Anne Anastasi. The Wiley Encyclopedia of Personality and Individual Differences: Measurement and Assessment, 533-542.
- Tabachnick, B., & Fidell (2007). Using Multivariate Statistics 4th ed. New York: HarperCollins College Publishers.
- Treiblamaier, H. & Filzmoser, P. (2010). Exploratory factor analysis revisited: How robust methods support the detection of hidden multivariate data structures in research. Information and Management, 47(4), 197-207.